مدخل إلى علم السياسة

- مقدمة
- مفهوم العلم
- مفهوم السياسة
- مفهوم علم السياسة
- منهج البحث السياسي
- نشأة علم السياسة وتطوره منذ القديم حتى اليوم

- موضوع علم السياسة (مادته)
  - علم السياسة ــ علم الدولة
  - علم السياسة ــ علم السلطة
  - علم السياسة ــ علم القدرة

- علم السياسة والعلوم الأخرى

- خصائص المجتمع السياسي
  - الديمقراطية
  - العولمة

- خاتمة

مقدمة

إن الفكر السياسي هو من الخصائص الملازمة للإنسان. الإنسان هو المخلوق "السياسي" الوحيد بين المخلوقات الحية. العديد من هذه المخلوقات يحيا ضمن تجمّعاتٍ تختلف درجة تنظيمها. غير أنه لا يلاحظ عند تأمّل العلاقات الدّاخلية لأي تجمّع، عدا التجمّع البشري سوى ظاهرة السيطرة كعلاقة غير متكافئة. فقط الإنسان يعرف السلطة في علاقاته الإجتماعية.

والإنسان وحده "سياسي" لأنه يجدد إجتماعياً، ولذلك هو يعرف السلطة ولأنه مجدّد فهو متطوّر متغيّر، فحياته إذاً تاريخ وليست تكراراً. إن السلطة تتطور أما السيطرة فتتكرّر.

لا يكتب تاريخ لما هو ثابت جامد غير متغيّر، فالمبرّر الأوّل لكتابة تاريخ لموضوع ماهو ملازمة صفتي التجديد والتطوّر لهذا الموضوع. ومن بين كل تجمّعات المخلوقات الحيّة لم تلاحظ هاتان الصّفتان إلا عند التجمّعات البشرية، التنظيم الإجتماعي ثابت غير متجدد عند باقي التجمّعات منذ بدايتها (أنظروا النحل، النمل، ذئاب كندا، سمك السومون، البجع...)

وإذا كانت كلمة سياسة مشتقة الأصل في العربية من كلمة السوس بمعنى الرئاسة (يقال سوسوه وأساسوه إذاً رأسوه، ويقال ساس الأمر سياسة أي قام به) وإذا كانت السياسة هي "القيام بالأمر بما يصلح" كما جاء في كتاب علم السياسة للدّكتور حسن صعب (دار العلم للملايين)، فالإصلاح يفترض التجديد والتغيير فلا سياسة إلّا في تجمّعات تجدّد.

أمّا كلمة سياسة بالأجنبية فمشتقه من:

politicus, a , um اللاتينية politique,relative au gouvernement التي هي مشتقة بدورها من polis اليونانية: حاضرة، أمور سياسية، فن سياسي.

- يعرّف Le Petit Larousse السياسة La Politique بأنها إدارة الدولة وتحديد أشكال نشاطها و... مجموعة الشؤون التي تهم الدّولة، طريقة تسييرها: مثلاً السياسة الخارجية.
- ويعرّف كتاب Lexique de politique (Dalloz) كلمة Politique سياسة كالتالي:

١- في المعنى المطلق: فن حكم المدينة بغية الوصول الى ما يعتبر الغاية العليا للمجتمع.

٢- في المعاني المتحدرة:

أ- تحديد وسائل وبدء العمل بها لتحقيق بعض الأهداف المحددة في مواضيع معيّنة (سياسة التوظيف، سياسة المداخيل...)

ب- طريقة حكم (سياسة ليبرالية، سياسة استبدادية...)

ج- منافسة من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها في المجتمعات.

- ويعرض كتاب Lexique sociologique politique، لـ Bertranol Badie ، Jacques Gerstlé ، P.U.F. ، عند كلمة politique ما يلي: كلمة تحيط بها سلسلة إشكالات ملاحظة من قبل ريمون آرون.

أ- التفريق بين "سياسة – برنامج" و سياسة – ميدان":

"بمعنى أول كلمة سياسة تعني البرنامج، طريقة العمل أو العمل بحد ذاته لشخص أو لمجموعة، الذي يتناول مسألة أو كامل مسائل المجموعة".

"السياسة ميدان هي التجمّع حيث يتنافس أفراد أو مجموعات يكون لكلّ اهدافه، مصالحه وفلسفته أحياناً"

ب- المواجهة بين "السياسة – الميدان" و "السياسة – المعرفة":

"الكلمة ذاتها تعني في نفس الوقت الواقع والوعي الذي لدينا لهذا الواقع".

ج- الإشكال الثالث والأهم ينتج عن كوننا نعني، بنفس الكلمة سياسة، من جهة قطاعاً خاصاً من الكل الإجتماعي ومن جهة ثانية الكل الإجتماعي بذاته من ناحية درس معينة".

ويعرض نفس الكتاب:" إن تحديدات النطاق السياسي تختلف بلجوئها إلى معايير مختلفة: طريق التنظيم الجغرافي، الوظائف، طرق العمل السياسي...

- تحديد بواسطة المعيار الأساسي للجوء إلى العنف الشرعي، والتجديد هو لـMax Weber الذي يعتبر أن مجموعة ما تعتبر سياسية إذاً وبقدر ما يكون تنفيذ النظام فيها مؤمن بإستمرار داخل مساحة جغرافية معينة بتطبيق والتهديد بتطبيق القوة المادية من قبل الاشخاص الحاكمين.
- تحديد بواسطة معيار السلطة وهو لـ Robert Dahl : النظام السياسي هو كل (أي) مجموعة ثابتة لعلاقات إنسانية (بشرية) تنطوي لدرجة مهمة على علاقات سلطة، حكم...
- تحديد بواسطة المعيار العلمي لملاحقة الأهداف وهو لـ Talcott Parsons : إن حدثاً (أو عملاً) ماهو سياسي بقدر ما يتناول تنظيم أو تجنيد موارد ضرورية لتحقيق أهداف جماعة مميّزة.
- تحديد بواسطة معيار الإعتراف بالسلطة وهو لـ David Easton :

من المفيد النظر إلى الحياة السياسية كمجموعة معقدة (عكس بسيطة) لمراحل تتحوّل فيها عوامل هي inputs إلى نتائج outputs ندعوها سياسة، قرارات، وإجراءات تنفيذية تتمتّع بالسلطة.

ويعرض أيضاً نفس الكتاب وجهة النظر الماركسية:

يعتبر N. Poulantzas أن ماهو سياسي هو التكوين الأعلى القضائي – السياسي Juridique – Politique للدولة، والسياسة تعني حسب رأيه الممارسات السياسة للطبقة lutte politique de classe فالعمل السياسي يتزامن مع ظهور جهاز مستقل للحكم، على علاقة مع مجموعة (فئة) متخصصة ومتميّزة privilégiée تحتكر إدارة الدولة وتكون الممارسة السياسية ممارسة إدارة صراع الطبقات من أجل وضمن الدولة".

واضح أن الوعي السياسي لم يبلغ هذه الدقة في المشروحات منذ بدء التاريخ بل بعد مراحل عديدة من التطوّر. إن دراسة الفكر السياسي هي إذاً دراسة تطوّر هذا الفكر عبر العصور من مجتمع معروف وحضارة تركت آثاراً إلى مجتمع آخر معروف وحضارة أخرى دوّنت نتاجها... إلى يومنا هذا.

وإذا كان هناك تطوّر وتجديد فهناك حتماً إفادة في الدراسة التاريخية. فدراسة الماضي تساعد على فهم الحاضر وفهم المستقبل بإدراك معطياته وإحتياجاته فكرياً، منطقياً، علمياً. وبالتالي هي تساعد في عملية تطوير وإصلاح وتغيير الحاضر.

وبتفصيل أكثر إن الغاية من تدريس علم السياسة هي إعداد الفرد السياسي الواعي لهويته الإجتماعية – السياسية ولدوره في المؤسسة السياسية، صغرى كانت (قرية بلدية...) أو كبرى (دولة موحدة أو دولة متحدة – اتحادية) ولمثالية هذه المؤسسة ومثالية طرق عملها من حيث هدفها الأول وهو تنمية الإنسان في سبيل تحقيق خيره وسعادته.

والفكر السياسي لا ينحصر بممارسة السلطة أو ممارسيها : هو ملازم لها حتماً وبشكل وثيق، انما هو يطال الفرد ونظرته لهذه السلطة وعمله من أجلها وتفاعله معها. والتنظيم الإجتماعي يظهر في غالبية المجتمعات التاريخية المعروفة تمييزاً بين حاكم ومحكوم... سيطرة فئة وخضوع فئة أخرى.

والفكر السياسي تناول دائماً طرق التعبير عن مصالح الفئات الإجتماعية ودور السلطة في تأمين هذه المصالح وطرق تأمينها.

والفكر السياسي، متى ابتدأ؟

إن هناك فرقاً بين العمل السياسي والفكر السياسي. إن من يعمل سياسياً قد لا يكون سوى منفذ بسيط لأفكار جاء بها سواه. إن في الفكر السياسي ملاحظة، عقلنة، برمجة وتطوير.

يلاحظ الباحثون أن السلطة السياسية موجودة في جميع التجمّعات البشرية، حتى البدائية منها (قبائل أو غيز...) انما تختلف هذه السلطة من جهة كونها قمعية أو لا قمعية.

يبرهن Jean-William Lapierre في كتابه Vivre sans Etat collection Esprit Seuil .paris 1977 p 375.

إن التجدد الإجتماعي هو أساس القمع في السياسة، فيكون بالتالي الفكر السياسي قد تطوّر في التجمّعات البشرية التي اعتمدت القمع. وبقيت التجمّعات السياسية اللاقمعية دون تاريخ هام، أي بدائية وذلك لأنها لم تجدد أو لم تجدد كثيراً.

يتساءل الفيلسوف الإلماني فريدريش نيتشه Nietzsche في مقطع من كتابه:

Au-dela du bien et du mal – Jenzeits Von Gut und Böse فيقول : "إذا كان صحيحاً أنه في كل الأزمان، منذ كان هناك أناس، كان هناك أيضاً تجمّعات بشرية (...طوائف، قبائل، أمم، كنائس، دول) ودائماً عدد كبير من الناس طائعين لعددٍ صغير من الرؤساء، إذاً، وبالتالي كانت الطاعة الشيء الأكثر ممارسة وإتقاناً نوعاً ومدّة بين الناس، نكون على حق بأن نستنتج أو نفترض أنه بالقاعدة (أساساً) كل واحدٍ منا يملك في ذاته الحاجة الطبيعية للطاعة، كنوع من الضمير الدقيق الذي يأمر : "تفعل هذا دون نقاش، وتنتهي عن ذلك دون نقاش، بإختصار أنه: ستفعل".

إن ما افترضه نيتشه إفتراضاً، يشبعه الباحثون في علم السياسة والإجتماع وعلم النفس وعلم الأجناس وعلم الإنسان درساً وتحليلاً وأبحثاً للوصول إلى حقيقة أساسية أي : ما الذي يجعل الإنسان سياسياً؟ ومتى ولماذا يفكر سياسياً؟

من الأعمال المهمّة في هذا المجال في اللغة الفرنسية Jean William Lapierre – Essai sur le-fondement du pouvoir politique. Publication de la Faculté d'Aix-En-Provence. 1968.

وقد ورد فيه في الصفحة ٢٢٢ :"إن التفحّص الدقيق للمعلومات المحققة عن ظواهر الإجتماعية عند الحيوانات وخاصة عن سير التنظيم الإجتماعي الذاتي، أظهر لنا عدم وجود أي شكل، حتى في بداية تكوينه، للسلطة السياسية".

أيكون إذاً أساس الفعل السياسي حضارياً؟ أي غير طبيعي غير تكويني أي non biologique؟ أي أنه يكون acquis et non inné مكتسب وليس بالولادة.

مراحل التاريخ العام الكبرى

بإمكاننا أن ننظر إلى التاريخ كتتابع موجات تغيير ونحاول أن نعرف أين تتكوّن قمّة كل موجة. وهناك حكماً علاقة بين قمم هذه الموجات والتغييرات الإجتماعية الهامة. إن المجتمع يتطور غالباً بهدوء وعلى فترات زمنية طويلة. من الواضح أن الإنسان الأول لم ينصرف إلى التأمّل والتفكير والكتابة ولا إلى فلسفة أسرار الوجود. في المجتمعات البدائية كان يقضي وقته سعياً وراء أسباب العيش والتغلب على قساوة الطبيعة.

يمكننا أن نلاحظ أن إعتماد الزراعة جاء كأول تحوّل هام في خط التطور الإجتماعي للبشرية. ثم جاءت الثورة الصناعية لتشكل التحوّل الهام الثاني. هذان الحدثان يبدوان من هذا المنظار ليس كنقاط دقيقة محددة ثابتة مستقلة بل كموجات تغييرية تسير بسرعة يمكن ملاحظتها.

حوالي العام ٥٠٠٠٠٠ قبل المسيح أصبح الإنسان يتقن صقل الحجر.

قبل الموجة الأولى، أي الزراعة، كان الناس يعيشون في اكثريتهم ضمن تجمّعات صغيرة، غالباً رحّل كانوا يؤمّنون قوتهم من جني الثمار وصيد الأسماك من البحار والأنهر والبحيرات وصيد الحيوانات البرية والطيور، وأخيراً من تربية المواشي.

يعود ظهور إبتكار الزراعة تقريباً إلى حوالي الألف الثامن قبل المسيح. وشيئاً فشيئاً انتشرت لتعم أكثرية الأقطار.
وكان من أول نتائجها الإجتماعية ظهور القرى والتجمّعات السكنية وتخصيص المناطق الزراعية. وباختصار تغيير نمط الحياة.

لم تكن هذه الموجة الأولى قد بلغت أقصى تطورها حين حصلت الثورة الصناعية في أوروبا في اواخر القرن السابع عشر وأدخلت البشرية في موجة التغيير الإجتماعي الثانية.

هذه الموجة الثانية انتشرت وتطوّرت وتفاعلت بسرعة أكبر بكثير من السرعة التي رافقت الموجة الأولى.

اليوم تبدو الموجة الأولى وكأنها في حال إنعدام السرعة فقط بعض القبائل في أميركا اللاتينية وغينيا الجديدة (أكبر جزيرة على الكوكب بعد جزيرة الـ غروونلند، توجد في المحيط الهادئ شمالي أوستراليا) لا تزال تجهل الزراعة إنما ديناميكية هذه الموجة قد تلاشت.

الموجة الثانية ــ الصناعة ــ بعد أن عمّت أوروبا، أميركا الشمالية وغيرها خلال القرون الثلاثة الأخيرة لا تزال تشع وتحدث تغييرات في مجتمعات كثيرة. إننا لا نزال نرى اليوم بلداناً كثيرة كانت لا تزال زراعية بدرجة مرتفعة تولي الصناعة وبخطوات سريعة جداً أهمية بالغة فتنشأ المصانع الكبيرة المتطورة وقد تمد سكك الحديد و... مما يبرهن أن ديناميكية الموجة الثانية هذه لا زالت قوية.

لم تتلاشى إذاً الموجة الثانية بعد، انما بداية الموجة الثالثة لاحت منذ سنوات. بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في U.S.A. بين ١٩٥٥ و١٩٦٥ بدأنا نرى les cols blancs والكومبيوتر والطائرات النفاثة على الخطوط التجارية وحبوب منع الحمل وغيرها من المبتكرات الجديدة. إن الواقع الإجتماعي لهذه الموجة الثالثة بدأ يضغط بثقل في البلدان الصناعية الكبرى (U.S.A، انكلترا، فرنسا، المانيا، اليابان، السويد، كندا وروسيا).

وحسب تقسيم آخر لمراحل التاريخ:

١- العصر الباليوليتي Paléolithique من اليونانية palaios: Lithos: pierre و ancien ... أي عصر الحجر المنحوت. وهو العصر الأول في مرحلة ما قبل التاريخ ودام مئات آلاف السنين وإنتهى حوالي ١٢٠٠٠ قبل المسيح (Grec: mesos = au Lithos + milieu)

٢- العصر الميزوليتي mésolithique : ابتدأ بين ١٢٠٠٠ و ٨٥٠٠ ق. م. وإنتهى حوالي ٥٠٠٠ قبل المسيح. من خصائصه تطوّر طريقة السكن حيث ظهرت المساكن البدائية الخشبية أو الحجرية قرب منابع أو تجمّعات المياه خلال هذا العصر ظهرت الزراعة.

٣- العصر النيوليتي néolithique. (grec: neos = nouveau + Lithos) : ويمتد من ٥٠٠٠ حتى ٣٥٠٠ قبل المسيح. خلاله صقل الإنسان الحجر وأتقن الزراعة ودجّن الحيوانات وأسس المدن على ضفاف المياه.

٤-عصر المعادن ٤٠٠٠ ٣٥٠٠ قبل المسيح وما بعد

٤٠٠٠ – ٣٠٠٠ العصر النحاسي

٣٠٠٠ – ١٢٠٠ العصر البرونزي

١٢٠٠ – ٣٠٠ عصر الحديد

واستمرّ العصر المعدني حتى اكتشاف الكهرباء ثم الطاقة الذرّية.

في العصر البرونزي حصل تقدّم في الصناعة والإنتاج وازدياد بالتالي في عدد السكان، إنما كان هذا المعدن قليل الوجود مما لم يسمع بتوفيره بأيدي الكثير من الناس فانحصر بأيدي الملوك والكهنة الذين شكّلوا طبقة مميزة اجتماعياً وبسبب تفوّقهم في الزراعة والصناعة وخاصة الصناعة العسكرية كانت لهم السيطرة السياسية المطلقة.

أما في العصر الحديدي وبسبب كثرة توفر هذا المعدن أصبح بإمكان فئة كبيرة من الناس إستعمال الأسلحة والأدوات الزراعية والصناعية، ممّا أدّى إلى تقلص قوة الكهنوت والملوك. في هذا العصر تمكن الإنسان الفرد من أن يحقق شعوره بالإنسانية والفردية. وأصبح يفكر في هويته الإجتماعية ويتأمّل في دوره المساهم في بناء المجتمع الذي يعيش فيه. في هذا العصر ظهرت الأفكار الديموقراطية.

اللمحة التاريخية ضرورية لفهم الحاضر

من الأمور الصعبة جداً على الإنسان (إن لم نقل أكثرها صعوبة) هي تغيير أو تطوير فكره. لنلاحظ كم إستغرق من الوقت عبر التاريخ الإنتقال من الإعتقاد أن الله يفكر، إلى الإعتقاد أن الله سمح لنا أن نفكر... ربما الملايين من السنين.

وكم أخذ من الوقت الإنتقال من الإعتقاد بالمصدر الإلهي للسلطة السياسية إلى الإعتقاد بأن الله ترك لنا أن ننظم السلطة التي نريد.

كم أخذت من الوقت ولا تزال فكرة إنزال السياسة من السماء إلى الأرض. عندما كانت السياسة في السماء كلياً لم يكن بالإمكان انتقادها لأن انتقادها كان يعني إنتقاد سيد السماء.

ولقد تمّ البدء بإنزال السياسة إلى الأرض في عربة الفلسفة. والفلسفة نزلت إلى الأرض قبل السياسة ولكن هذا لا يعني أن الفلسفة والسياسة افترقتا فور وصولهما إلى الأرض، فالإعتقاد بأن السياسة متّصلة بالفلسفة دام طويلاً.

السياسة بدأت فعلياً على الأرض عندما بدأ الإنسان العادي يهتم بالشأن العام

- مفهوم العلم

La science
le mot vient du latin : scientia
Scientia de : connaissance
scientia vient du verbe latin : seire qui veut dire : savoir.

متى يمكننا التكلم عن علم، وفي ظل توفّر أية شروط ؟ باستطاعتنا التكلم عن علم إذا كان هناك "شيء" علمي وطريقة علمية أي تكون هناك إمكانية لربط الوقائع فيما بينها.

إن القاعدة الأساسية للعلم هي إعتبار الوقائع كَ "أشياء طبعاً، من البديهي أن الوقائع الإجتماعية ليست بأشياء مادية انما يجب اعتبارها كأشياء تماماً كالأشياء المادية.

إن الوقائع الإجتماعية هي "أشياء" بطريقة أخرى مختلفة.
ولكن ماهي الأشياء ؟ ما هو الشيء ؟

الشيء هو عكس الفكرة. في الحياة هناك الافكار وهناك الأشياء. ماذا يوجد في الحياة غير ذلك؟

يركّز Emile Durkheim (أحد مؤسسي علم الإجتماع، وهو فرنسي ١٨٥٨-١٩١٧) على أن ملاحظة الوقائع الإجتماعية من قبل الدارس يجب أن تتم بطريقة غير شخصية... بل موضوعية. يجب أن تكون هذه الملاحظات قابلة للإستعمال وللتثبت من قبل الجميع كي يتم اعتبارها علمية.

ولكن لننتبه. ليست كل معرفة علماً. كما أنه لا يمكننا أن نعتبر إن العلم هو معرفة مطلقة. ما يمكننا أن نقوله هو أن العلم هو المعرفة الأكثر جدارة بالثقة.

يتم التعبير عن العلم باللغة (الكلام أو الأرقام، كالحساب) ولا يمكن أن يتجاوز العلم قدرات العقل البشري. إن ما يتجاوز قدرات الفكر البشري لا نسميه علماً بل... إيماناً ربما !

والعلم يتناول الواقع المجسوس (المادي، النفسي) تبصير القهوة ليس علماً. اللاهوت والإيمان والذوق الجمالي والعقائد... والأبراج اليومية... أمور أخرى (معرفة غير علم) والعلم خاضع للمراقبة والإستعمال والتأكد ولا يخضع للإستبداد (لا علاقة للقوة... لا يستطيع القوي أن يجعل ٢+٢ تساوي ٩ ولا أن يجعل العرق مع المياه يعطيان لوناً أحمر أو...)

والعلم لا يتمتع بصفة الإطلاق أي أنه خاضع للتعديل والتجديد في ما يكون قد توصل إليه. لذلك، العلم يتطوّر.

عندما نقول "علم" هذا يعني إذاً أن أي شخص، شرط أن تكون لديه الكفاءة المطلوبة (وهذا يمكن التأكد منه) بإمكانه فحصه، التثبت منه أو نقضه.

مفهوم السياسة

إن الفكر السياسي هو من الخصائص الملازمة للإنسان. الإنسان هو المخلوق "السياسي" الوحيد بين المخلوقات الحيّة. العديد من هذه المخلوقات يحيا ضمن تجمعاتٍ تختلف درجة تنظيمها غير أنه لا يُلاحظ عند تأمل العلاقات الداخلية لأي تجمع، عدا التجمع البشري سوى ظاهرة السيطرة كعلاقة غير متكافئة فقط الإنسان يعرف السلطة في علاقاته الإجتماعية.

والإنسان وحده "سياسي" لأنه يُجدد إجتماعياً، ولذلك هو يعرف السلطة. ولأنه مجدّد فهو متطوّر متغيّر. فحياته إذاً تاريخ وليست تكراراً. أن السلطة تتطور أما السيطرة فتتكرر.

لا يكتب تاريخ لماهو سبت جامد غير متغيّر. فالمبرر الأول لكتابة تاريخ لموضوع ما هو ملازمة صفتي التجديد والتطور لهذا الموضوع. ومن بين كل تجمعات المخلوقات الحيّة لم تلاحظ هاتان الصفتان إلا عند التجمعات البشرية. التنظيم الإجتماعي ثابت غير متجدد عند باقي التجمعات منذ بدايتها (إنظروا النحل، النمل، ذئاب كندا، سمك السومون، البجع)

وإذا كانت كلمة سياسة مشتقة الأصل في العربية من كلمة السوس بمعنى الرئاسة (يقال سوسوه وأساسوه إذا رأسوه، ويقال ساس الأمرَ سياسة أي قام به) وإذا كانت السياسة هي "القيام بالأمر بما يصلحه" كما جاء في كتاب علم السياسة للدكتور حسن صعب (دار العلم للملايين) فالإصلاح يفترض التجديد والتغيير فلا سياسة إلا في تجمعات تُجدد.

أما كلمة سياسة بالأجنبية فمشتقة من politieus, a, um اللاتينية politique relatif au gouvernement التي هي مشتقة بدورها من : polis حاضرة، أمور سياسية، فن سياسي.

يُعرّف le petit larousse السياسة la politique بأنها إدارة الدولة وتحديد أشكال نشاطها و... مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، طريقة تسييرها : مثلاً السياسة الخارجية.

ويُعرف كتاب lexique de politique (Dalloz) كلمة politique سياسة كالتالي :

١- في المعنى المطلق : من حكم المدينة بغية الوصول إلى ما يعتبر الغاية العليا للمجتمع

٢- في المعاني المتحدرة : - تحديد وسائل وبدء العمل بها لتحقيق بعض الاهداف المحددة في مواضيع معينة (سياسية التوظيف، سياسة المداخيل ...)

- طريقة حكم (سياسة ليبرالية، سياسة استبدادية ...)
- منافسة من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها في المجتمعات.

ويعرض كتاب Lexique sociologie politique ، لـِ Bertrand Badie و Jacques Gerstlé ، P.U.F. عند كلمة politique مايلي : كلمة تحيط بها سلسلة اشكالات ملاحظة من قبل ريمون آرون

أ- التفريق بين "سياسة-برنامج" و "سياسة ميدان" "بمعنى أول كلمة سياسة تعني البرنامج، طريقة العمل أو العمل بحد ذاته لشخص أو لمجموعة، الذي يتناول مسائل أو كامل مسائل المجموعة"

"السياسة ميدان هي التجمع حيث يتنافس افراد أو مجموعات يكون لكلٍ أهدافه، مصالحه وفلسفته أحياناً "

ب-المواجهة بين "السياسة-ميدان" و"السياسة-المعرفة" "الكلمة ذاتها تعني في نفس الوقت الواقع والوعي الذي لدينا لهذا الواقع"

ج-"الاشكال الثالث والأهم ينتج عن كوننا نعني، بنفس الكلمة سياسة، من جهة قطاعاً خاصاً من الكل الاجتماعي ومن جهة ثانية الكل الاجتماعي بذاته من ناحية درس معينة"

ويعرض نفس الكتاب :"ان تحديات النطاق السياسي تختلف بلجوئها الى معايير مختلفة: طريقة التنظيم الجغرافي، الوظائف، طرق العمل السياسي...

- تحديد بواسطة المعيار الأساسي للجوء الى العنف الشرعي. والتحديد هو لـ Max weber الذي يعتبر ان مجموعة ما تعتبر سياسية اذا وبقدر ما يكون تنفيذ النظام فيها مؤمن باستمرار داخل مساحة جغرافية معينة بتطبيق والتهديد بتطبيق القوة المادية من قبل الاشخاص الحاكمين.
- تحديد بواسطة معيار السلطة وهو لـ Robert Dahl : النظام السياسي هو كل (اي) مجموعة ثابتة لعلاقات انسانية (بشرية تنطوي لدرجة مهمة على علاقات سلطة، حكم...

- تحديد بواسطة المعيار العملي لملاحقة الأهداف وهو لـ Talcott parsons : ان حدثا (او عملاً) ما هو سياسي بقدر ما يتناول تنظيم او تجنيد موارد ضرورية لتحقيق أهداف جماعة مميزة.
- تحديد بواسطة معيار الاعتراف بالسلطة وهو لِ David Easton

من المفيد النظر إلى الحياة السياسية كمجموعة معقدة (عكس بسيطة لمراحل تتحوّل فيها عوامل هي inputs إلى نتائج outputs ندعوها سياسة، قرارات وإجراءات تنفيذية تتمتع بالسلطة.

ويعرض أيضاً نفس الكتاب وجهة النظر الماركسية :
يعتبر N poulantzas أن ما هو سياسي هو التكوين الأعلى القضائي–السياسي Juridico–politique للدولة. والسياسة تعني حسب رأيه الممارسات السياسية للطبقة lutte politique de classe فالعمل السياسي يتزامن مع ظهور جهاز مستقل للحكم، على علاقة مع مجموعة (فئة) متخصصة ومتميزة privilégiée تحتكر إدارة الدولة وتكون الممارسة السياسية ممارسة إدارة صراع الطبقات من أجل وضمن الدولة."

واضح إن الوعي السياسي لم يبلغ هذه الدقة في الشروحات منذ بدء التاريخ بل بعد مراحل عديدة من التطور. إن دراسة الفكر السياسي هي إذاً دراسة تطور هذا الفكر عبر العصور من مجتمع معروف وحضارة تركت آثاراً إلى مجتمع آخر معروف وحضارة أخرى دونت نتاجها ... إلى يومنا هذا

وإذا كان هناك تطورٌ وتجديدٌ فهناك حتماً إفادة في الدراسة التاريخية. فدراسة الماضي تساعد على فهم الحاضر وفهم المستقبل بإدراك معطياته وإحتياجاته فكرياً، منطقياً، علمياً. وبالتالي هي تساعد في عملية تطوير وإصلاح وتغيير الحاضر.

وبتفصيل أكثر إن الغاية من تدريس علم السياسة هي إعداد الفرد السياسي الواعي لهويته الإجتماعية–السياسية ولدوره في المؤسسة السياسية، صغرى كانت (قرية، بلدية...) أو كبرى (دولة موحدة أو دولة متحدة–اتحادية) ولمثالية هذه المؤسسة ومثالية طرق عملها من حيث هدفها الأول وهو تنمية الإنسان في سبيل تحقيق خيره وسعادته.

والفكر السياسي لا ينحصر بممارسة السلطة أو ممارسيها. وهو ملازم لها حتماً وبشكل وثيق، انما هو يطال الفرد ونظرته لهذه السلطة وعمله من أجلها وتفاعله معها. والتنظيم الإجتماعي يُظهر في غالبية المجتمعات التاريخية المعروفة تمييزاً بين حاكم ومحكوم... سيطرة فئة وخضوع فئة أخرى.

والفكر السياسي تناول دائماً طرق التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية ودور السلطة في تأمين هذه المصالح وطرق تأمينها.

والفكر السياسي متى ابتدأ؟
إن هناك فرقاً بين العمل السياسي والفكر السياسي. إن من يعمل سياسياً قد لا يكون سوى منفذٍ بسيط لأفكارٍ جاء بها سواه. إن في الفكر السياسي ملاحظة، عقلنة، برمجة تطوير.
يلاحظ الباحثون أن السلطة السياسية موجودة في جميع التجمعات البشرية، حتى البدائية منها (قبائل أو غير...) انما تختلف هذه السلطة من جهة كونها قمعية أو لا قمعية.

يبرهن Jean–william Lapierre في كتابه vivre sans etat
collection esprit, seuil, paris 1977. 375p

إن التجديد الإجتماعي هو أساس القمع في السياسة. فيكون بالتالي الفكر السياسي قد تطور في التجمعات البشرية التي اعتمدت القمع. وبقيت التجمعات السياسية اللاقمعية دون تاريخ هام، أي بدائية وذلك لأنها لم تجدد أو لم تجدد كثيراً .

يتساءل الفيلسوف الإلماني فريدريش نيتشه Nietzsche في مقطع من كتابه au-delà du bien et du mal – Jemeits von Gut und bose فيقول :"إذا كان صحيحاً أنه في كل الأزمان، منذ كان هناك أناسٌ، كان هناك أيضاً تجمعات بشرية (... طوائف، قبائل، أمم، كنائس، دول) ودائماً عدد كبير من الناس طائعون لعددٍ صغير من الرؤساء، إذاً، بالتالي كانت الطاعة الشيء الأكثر ممارسة وإتقاناً نوعاً ومدةً بين الناس، نكون على حق بأن نستنتج أو نفترض إنه بالقاعدة (أساساً) كل واحدٍ منا يملك في ذاته الحاجة الطبيعية للطاعة، كنوع من الضمير الدقيق الذي يأمر :"تفعل هذا دون نقاش، وتنتهي عن ذلك دون نقاش، بإختصار أنه ستفعل"

إن ما افترضه نيتشه إفتراضاً، يشبعه الباحثون في علم السياسة والإجتماع وعلم النفس وعلم الأجناس وعلم الإنسان درساً وتحليلاً وأبحاثاً للوصول إلى حقيقة أساسية أي: ما الذي يجعل الإنسان سياسياً ؟ ومتى ولماذا يفكر سياسياً ؟

من الأعمال المهمة في هذا المجال في اللغة الفرنسية : – Jean-William Lapierre Essai sur le fondement du pouvoir politique . publication de la Faculté d'Aix-En-provence.1968

وقد ورد فيه في الصفحة ٢٢٢ :"إن التفحص الدقيق للمعلومات المحققة عن ظواهر الإجتماعية عند الحيوانات وخاصة عن سير التنظيم الإجتماعي الذاتي، أظهر لنا عدم وجود أي شكل، حتى في بداية تكوينه، للسلطة السياسية".

أيكون إذاً أساس الفعل السياسي حضارياً؟ أي غير طبيعي غير تكويني أي non biologique؟ أي أنه يكون acquis et non inné مكتسب وليس بالولادة.

مفهوم علم السياسة

ليس علم السياسة مجرّد بحث حول علاقات الأفراد أو علاقات الشعوب. إنه علم قائم بذاته. طبعاً هو لا يفسر الحياة الحياة السياسية بنفس أسلوب أو دقة علماء الفيزياء أو الكيمياء.

هل بإمكان علم السياسة أن يكون موضوعياً كلياً ١٠٠%؟ إن لكل باحث في علم السياسة مهما أراد أن يكون متجرداً موضوعياً، ثقافته وقيمه ومفهومه لمؤسسات السياسية لأهداف السياسة، لطرق عمل السياسة... وثقافة الإنسان تتطور تتغير تتأثر ... إن علم السياسة موجود في الوقت... في التاريخ... في الحضارات في الثقافات .

2+2 كانت تساوي ٤ منذ ١٠ آلاف سنة وهي تساوي ٤ اليوم وستساوي ٤ بعد مليون سنة . انما كلمة ديموقراطية لم تكن تساوي ذاتها عبر التاريخ... ولن تكون تساوي بعد زمنٍ ما تساويه اليوم. انما علماء السياسة متفقون على أن تكون ابحاثهم تتمتع بأكبر قدر من الروح العلمية والتجرّد عن العواطف والإعتبارات الخاصة الفردية هل على السياسة أن يدرس الفرق بين الحياة البدائية والحياة الحضارية؟ أن يدرس ما يمكنه أن يجمع أناساً مختلفين في مؤسسة واحدة؟ أو أن يدوس في عمليات الحكم من يحصل على الحقوق ومن يحصل على الواجبات... ومتى وكيف يتم ذلك؟ إن علم السياسة يدوس كل ذلك.

منهج البحث السياسي

قد يتعارض الخطاب السياسي مع الواقع السياسي. من أجل ذلك لابدّ من تحليل الإثنين. إن أول من أخرج السياسة من المطلق ليخضعها للمراقبة والتحليل والمقارنة، كان أرسطو. انما هو لم يفصل تماماً بين الحدث السياسي والأخلاق، والمثال. لم يتم هذا الفصل إلا مع مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) الذي قال معبّراً عن اسلوبه: "نقول هنا ماهو قائم وليس ما يجب أن يكون."

ومع ولادة علم السياسة كان لابد من أن يعتمد هذا العلم أساليب بحث خاصة به. من هذه الأساليب التي تدرس الحياة السياسية نرى:

- أسلوب الوظائفي – la methode fonctionnaliste : يقول أصحاب هذا الأسلوب أن هناك في كل مجتمع وظائف تؤمن تنظيمه واستمراريته، كما في الجسم الطبيعي. من المدافعين عن هذا الأسلوب (بعد الحرب العالمية الثانية) Radeliffe – brown ظهر هذا الأسلوب وكأنه يحافظ على الأوضاع القائمة فتمّ تجديده ليصبح الأسلوب الوظائفي الجديد Le néofonctionnalisme فاعتبر R.K. Merton أن وظيفة ما في المجتمع لا تكون موجودة إلا إذا كان هناك حاجة... والحاجات في المجتمع قد تكون محافظة وقد تكون ثورية. والوظائف في المجتمع قد تكون ظاهرة كما قد تكون مستترة.
- الأسلوب التنموي La méthode développementaliste : يدرس هذا الأسلوب المراحل التي من خلالها أو بواسطتها يتغيّر تنظيم سياسي ما من أجل أن يتطوّر ويتحدّث – أي عملية التنمية السياسية.
- ومن أساليب التي تدرس السلطة السياسية وتجسيداتها نرى:
  - دراسة المراكز L'analyse positionnelle : تبحث هذه الدراسة عن المراكز الهامة العليا في مختلف المؤسسات من أجل تحديد مراكز السلطة – سلطة اتخاذ القرار، تحصر

هذه الدراسة السلطة بالمراكز الدستورية القانونية المعروفة... غير أنها تهمل المراكز الجانبية المستترة أو غير الدستورية، غير المؤسساتية.

- دراسة الصيت أو الشهرة L'analyse réputationnelle : تعتمد هذه الدراسة على البحث عمّن هم معروف عنهم أنهم نافذون مؤثرون، يتمتّعون بالسلطة. وضع هذه الطريقة F.Hunter وهي ترتكز على شخصية الخبراء الى درجة كبيرة. ينصرف فيها الباحثون الى المشاركة في حياة المجتمع المدروس بخبراء يفترض أنهم يعرفون هذا المجتمع جيداً، فيجدد هؤلاء الشخصيات التي تعتبر صاحبة سلطة.

- الدراسة التقديرية L'analyse décisionnelle : إبتكر هذه الطريقة Robert Dahl، وهو يختار عدداً من القرارات الأساسية في المجتمع المعيّن ويدرس بتنظيم مراحل إتخاذ هذه القرارات ليحدد الأشخاص الفاعلين المشاركين وليحدد نسبة فاعليتهم ومشاركتهم.
(نلاحظ أن النتائج هنا قد تختلف مع نتائج دراسة الصيت والشهرة)

- دراسة العلاقة بين زبائن وأسياد L'analyse clientéliste : تدرس هذه الطريقة العلاقة الشخصية غي المبنية على القرابة والتي تغطي تبادل منافع بين شخصين: الزبون والسيد اللذان لا يتساويان في الثروات والإمكانيات.

انها إذاً علاقة :

١- شخصية (تحتم معرفة متبادلة)

٢- فيها تبادل منافع أو خدمات

٣- هي علاقة تبعية أي أن الزبون يتّبع لأنه يحتاج أكثر

٤- علاقة عامودية... بسبب عدم التكافؤ. فالسيد يحتاج الزبون فقط في التأييد السياسي. (إنتخابات أو غير...) في البحث نسأل الزبون: هل عندك وساطة، مع من ؟

– نشأة علم السياسة وتطوره منذ القديم حتى اليوم

لقد قام بعد المفكرين اليونانيين كما غيرهم ببعض الدراسات للواقع السياسي أو للأنظمة السياسية انما لم يصل الأمر إلى تدريس السياسة كنشاط إنساني إلى في نهاية القرن التاسع عشر.

لم تنجح محاولات تدريس علم السياسة كمادة مستقلة في الجامعات الغربية كثيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كانت الولايات المتحدة السبّاقة في هذا المجال وحققت تقدماً كبيراً في القرن العشرين في فترة ما بين الحربين العالميتين.

إن تدريس علم الإجتماع هو الذي مهّد الطريق لتدريس علم السياسة. إن نمو الحياة السياسية الديموقراطية في القرن التاسع عشر في أوروبا وخاصة أثر الثورات التي حصلت وإثر إقرار مبدأ الإقتراع العام في فرنسا أولاً عام ١٨٤٨ وتقدم الحريّات العامة... كل ذلك ساهم في نمو علم السياسة. هذا النمو ظهر طبعاً في الأنظمة الأكثر ديموقراطية. أما الأنظمة الإستبدادية فهي تخشى الروح العلمية الناقدة والمحلّلة للناشاطات السياسية التي هي غير خاضعة للدرس من وجهة نظر حكّامها.

وأيضاً إن تطوّر منهجيّة البحث السياسي التي أخذت الكثير من منهجيّات العلوم الإجتماعية. كذلك إستفاد علم السياسة من تطور العمل الإداري في المؤسسات السياسية وتطور عملية إختيار الموظفين الإداريين وعملية اعدادهم إعداداً علمياً. كل ذلك أدّى إلى تثبيت علم السياسة كعلم قائم بذاته جدير بالتدريس في الجامعات بشكل مستقل.

في فرنسا كانت أولى المحاولات الناجحة هي المدرسة الحرّة للعلوم السياسية في باريس عام ١٨٧٢. وكان الهدف من وراء ذلك إعداد كادرات إدارية وسياسية كفوءة. انما لم يصل هذا التدريس إلى المستوى الجامعي إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية

ومن نشاطات علم السياسة في النصف الأول من القرن العشرين وخاصة في الولايات المتحدة كان الإهتمام بدراسة الرأي العام خاصة بعد الدراسات التي قام بها العالم الأميركي Walter Lippmann الذي كتب public opinion سنة ١٩٢٢ وكان يعتبر صاحب أول دراسة تحليلية جديّة حول وسائل الإعلام في الولايات المتحدة وكثرت بعد ذلك الدراسات حول الأحزاب والرأي العام والإنتخابات. وتفرّغ الكثير من الباحثين لدراسة الظواهر السياسية البحتة.

أمّا في فرنسا فقد تمّ تأميم المدرسة الحرّة للعلوم السياسية في باريس بعد الحرب العالمية الثانية وجُعِلت مؤسستين : المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية Fondation nationale des sciences politiques ومعهد الدراسات السياسية في باريس institut d'études politiques de Paris وتبع ذلك إنشاء معاهد لدراسة السياسة في مدنٍ فرنسية أخرى .

وهكذا كان الحال في دول أوروبية عديدة أخرى. وما لبثت الدول العربية إن قامت بدورها بأيلاء علم السياسة الأهمية على مستوى التدريس والأبحاث وقد تأسست عام ١٩٨٥ "الجمعية العربية للعلوم السياسية".

اليوم لم نعد نتكلم عن علوم سياسية بصيغة الجميع انما عن "علم سياسة" قائم ومستقل من حيث الموضوعات ومن حيث منهجيّات البحث.

في الماضي كنا نقول "علوم سياسية" بصيغة الجميع. كنا نقصد وندرس فيها الإقتصاد والمالية والقانون العام والتاريخ...

واليوم نقول "علم سياسة" بصيغة المفرد. إن ما ندرسه اليوم في علم السياسة لا مكان له في "العلوم السياسية" مثلاً "تفضيلات وإتجاهات الناخبين يوم الإقتراع أو قبله" أي من "العلوم السياسية" يدرسها؟

إن القانون العام يضع قواعد تنظيم عملية ممارسة حق الإقتراع فقط ولكنه غير قادر على فهم الميول أو العوامل التي أثرت في تصويت المقترعين. فقط "علم السياسة" يدرس هذه الميول والعوامل.

موضوع علم السياسة (مادته)

علم السياسة – علم الدولة

لا يمكن القول أن لا غنى عن الدولة للمجتمعات البشرية. انما في حال عدم قيام دولة فأية حياة تحياها المجتمعات ؟

قلنا في المقدمة أن الدولة تتميز بوجود حكّام ومحكومين. وقلنا أيضاً أن المجتمعات البشرية التي لا تعرف السلطة السياسية القمعية هي مجتمعات دون تاريخ لأن لا تجديد فيها.

يحدد Pierre Clastres في كتاب La société contre L'Etat, les éditons de Minuit, collection critique 1978, p 186 أوضاع المجتمعات التي ليس فيها دولة ويعددها كالتالي:

١- "مجتمع دون دولة هو مجتمع لا يضم سوى عدد قليل من الأشخاص تربطهم روابط عائلية".
٢- "مجتمع دون دولة هو مجتمع بحبوحة حيث وقت الانتاج قليل وكل تجميع للخيرات غير ممكن لأن العدد القليل من الأشخاص الذين يؤلفون هذا المجتمع يكتفون بإشباع حاجاتهم الحيوية وليس لهم حاجات غيرها".
٣- "مجتمع دون دولة هو مجتمع يكون فيه الإستعمال الشرعي للعنف من حق كل شخص ذكر راشد، في حين أن إستعمال الكلام الشرعي يعود حصراً لشخص واحد أو لعدد قليل من الأشخاص".
٤- "مجتمع دون دولة هو مجتمع ممنوع فيه التجديد الإجتماعي تحت طائلة الإبعاد أي النفي (ما يوازي حكم الإعدام)".
٥- "مجتمع دون دولة هو مجتمع صغير مغلق".

لا دفاع إذاً لمجتمع دون دولة تجاه هجوم مجتمع له دولة. والمجتمع الذي فيه دولة هو مجتمع فيه تنظيم للسلطة ضمن مؤسسات سياسية إدارية وقضائية مستقلة عن الأشخاص الذين يقومون بنشاطاتها. وشروط وجود الدولة هي وجود أرض وجماعة وطنية وقبول بنظام حكم.

شرط الأرض – لا وجود لدولة دون أرض. ليست الأرض من العناصر المؤلفة لمؤسسة الدولة انما هي الشرط الذي يسمح بتنفيذ السلطة السياسية تنفيذاً فعّالاً. أما المسألة الحدود الجغرافية للدولة فلم يبدأ تحديدها بشكل دقيق وواضح إلا في القرن السادس عشر (وذلك بفضل علم الحساب والجغرافيا والخرائط).

إن شرط الأرض هو شرط أساسي في وعي الجماعة الوطنية لذاتها بالتمييز عن جماعات وطنية مجاورة. وهو الذي يسمح بالإستقلال للسلطة السياسية إذ يجب أن تكون هذه السلطة في "بيتها" كي تكون سيّدة.

إن الأرض هي النطاق الطبيعي الذي تنفذ فيه تنظيمات السلطات ومهامها. (الإنتباه الى أن ملكية الأراضي الوطنية تعود أيضاً الى أفراد الجماعة الوطنية ـ ملكية خاصة إذاً ـ ثم ماذا تعني السلطة والسيادة إذا لم يكن هناك جماعة وطنية تطبّق عليها؟

شرط الجماعة الوطنية ـ إن الدولة تفترض وجود أشخاص طبيعيين تطبّق أنظمتها عليهم. ووجود الأشخاص الطبيعيين يسبق وجود الدولة الذي هو ليس شرطاً لوجودهم. إنما المهم هو طريقة حياة عدد من الأشخاص التي تجعل منهم جماعة مميزة عن جماعات أخرى. عدد من الأشخاص تجمعهم إرادة حياة مشتركة وحلم مستقبلي واحد وخاصة تصوّر مشترك لهدف إجتماعي عام. وهنا لعلم النفس ولعلم الإجتماع الدور الكبير في شرح الأمور، فالذكريات المشتركة والمعاناة الماضية المشتركة كما الثقافة واللغة والدين... كلها عوامل تساعد في تكوين تصوّر مشترك للمستقبل... إذا كانت واحدة مشتركة.

وكلما زاد وعي الجماعة السياسي بكونها جماعة وطنية لها أهداف مشتركة وإرادة حياة مشتركة ومصالح مشتركة كلما تمّت واكتملت عملية الفصل في الوعي والواقع بين السلطة والشخص الذي يمارسها، وتصبح السلطة في خدمة الجماعة الوطنية ومصالحها العامة.

شرط القبول بنظام حكم ـ من أجل ان تقوم دولة لا بد من وعي الجماعة الوطنية التي تعيش على أرض معروفةٍ لأهمية قيام حكم ولأهمية العلاقة بينها وبين هذا الحكم. لا بد من وعي الجماعة بأن الحكم منها ولها كي تكون الدولة دولتها (طبعاً لا نتكلم هنا عن الإحتلالات أو عن جماعة أقلية ضمن دولة تريد الإنفصال بمرحلة معيّنة عنها) ان شرط القبول بنظام حكم للسلطة السياسية هو شرط أساسي لقيام الحكم ولقوّته إذ لا مجال لقيام ضمن جماعة ترفض ذلك. فالحكم حكمها إمّا تصنعه هي وإمّا لا وجود له.

هناك حالات قيام حكم غير مقبول (إحتلال، قوّة عسكرية ديكتاتورية أقلية...) إنما هذا لا يقلل أبداّ من أهمية شرط القبول لأنه لا ديمومة ولا إستقرار داخلي لنظام غير مقبول ويبقى النظام غير المقبول نظاماً لغير الجماعة وليس نظاماً للجماعة.

وعندما يكون النظام مقبولاً فهذا يعني أنه يتطابق مع قيم وتطلعات الجماعة ويعبّر عن مفهوم للحق والقانون عندها، لذلك فهي تقبل بأن ينشأ هذا النظام وتقبل بأن يستعمل العنف الشرعي من أجل تنفيذ مفهومها للحق والقانون. اما اذا تمّ استعمال العنف لتنفيذ مفاهيم للحق والقانون غريبة عن الجماعة فتنتفي صفة الشرعية عنه. فالشرعية ناتجة عن عنصر القبول وهذا العنصر هو ثقافي بسيكولوجي عاطفي جماعي. وهذه الصفة الأخيرة "جماعي" هي هامة جداً.

إنه من المهم أن لا نمزج بين نوع الدولة ونوع الحكومة أو الحكم. فمن الناحية السياسية هناك:

الدولة الليبرالية أو الحكم الليبرالي

والدولة الإشتراكية أو الحكم الإشتراكي

ومن الناحية القانونية هناك: الدولة الموحدة والدولة المركّبة أو الإتحادية.

الدولة الموحّدة ـ L'Etat unitaire والدولة الإتحادية أوالفدرالية ـ

أ- الدولة الموحّدة هي الدولة التي ليس فيها سوى مركز واحدٍ للقرار السياسي والحكومي، شخص معنوي واحدٍ، أي هي الدولة، يملك السلطة السياسية في مجمل صلاحياتها ووظائفها. كل المواطنون يخضعون فقط لسيادة هذه الدولة ويطيعون سلطتها، يعرفون نظاماً دستورياً واحداً ونفس القوانين تطبّق عليهم جميعاً.
من الطبيعي أن الدولة الموّحدة بإمكانها أن تعتمد نظاماً إدارياً لا مركزياً بشأن المجموعات المحلية شرط أن لا يصل إستقلال هذه المجموعات الى درجة الإنفصال أو الإنقطاع التام عن السلطة المركزية. لذلك فإن السلطة المركزية هي التي تضع القوانين والأنظمة التي ترعى حياة السلطات المحلية وتحتفظ بحق الإشراف على هذه السلطات. (فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدول السكندينافية، رومانيا، بولونيا، ودول أميركا اللاتينية ما عدا البرازيل وفنزويلا والمكسيك والأرجنتين، وغالبية الدول الإفريقية وكل الدول العربية).

ب- الدولة الإتحادية أو الفدرالية ـ
لا بدّ من ملاحظة أوّلية وهي أن الكونفدرالية ليست دولة. إنها تجمّع دول سيّدة. في الكونفدرالية تتجمّع بعض الدول التي لها مصلحة في ذلك من أجل التنازل عن عدد من الصلاحيات في شؤون علاقاتها الخارجية الى سلطات تنشئها فيما بينها لهذه الغاية. تجمّع دولٍ اذاً تحتفظ فيه كل دولة بسيادتها واستقلالها، ولا تؤلف الكونفدرالية دولة (لا مستقلة ولا ذات شخصية معنوية في القانون الدولي العام) وهي تعتبر تنظيماً مرحلياً سريع التأثر بأحوال وتطورات العلاقات بين الدول الأعضاء، فإما تسوء هذه العلاقات او تنتفي أهمية موضوع الإتفاق فينحلّ الإتحاد الكونفدرالي وإما تنشط هذه العلاقات وتزداد المواضيع التي تحظى بإرادة التوحيد فتخرج دول

الأعضاء من الكونفدرالية إلى الفدرالية. ويبقى أن نقول أن ممثلي الدولة العضو في الإتحاد الكونفدرالي لا يمثلون الأمّة في الدولة العضو بل الحكومة.

أما الدولة الإتحادية أو الفدرالية فما هي؟

قلنا أنه في مجموعة بشرية هناك وعي لشخصية مميزة زائد علاقات ثابتة بين أفراد المجموعة زائد أهداف واحدة... فتنشأ بدولة. أما إذا كان هناك أمور يتطلب حلها علاقة مع ما وراء حدود المجموعة البشرية... والإمكانيات تسمح بذلك. حتى وقتٍ قريب كان الماضي هو الذي يدعو إلى التقارب. اليوم المستقبل هو الذي يدعو إلى التقارب. إن أكثرية أهم دول العالم هي اليوم دول فدرالية: U.S.A، سويسرا، روسيا (ex إتحاد سوفياتي) كندا، اوستراليا، إتحاد جنوب إفريقيا، الهند، البرازيل، رومانيا، المانيا.

إن الإتحاد الفدرالي يشكل دولة ويتمتَّع بالشخصية القانونية في القانون الدولي العام كالدولة الموحّدة تماماً. وهو يضم عدة دول موحّدة أو فدرالية بدورها. إنه يفترض أن تتنازل الدول الأعضاء فيه عن صلاحياتها في مواضيع معينة إلى السلطات الإتحادية وتحتفظ بالسيادة المطلقة في المواضيع التي لم يتم التنازل بشأنها لصالح السلطات الإتحادية.

هناك شرطان اساسيان لقيام إتحاد فدرالي:

الشرط الأول هو: المشاركة. لا وجود للفدرالية إذا لم تكن الدول الأعضاء في الإتحاد تشارك في تشكيل المؤسسات الإتحادية وإذا لم تكن تشارك في عملية التقرير داخل هذه المؤسسات. أما صلاحيات المؤسسات فتتسع أو تنحصر بقدر ما يتم الإتفاق بهذا الشأن بين الدول الأعضاء في الإتحاد.

الشرط الثاني هو: الإستقلال الداخلي في الأمور التي ليست من صلاحيات الإتحاد. فالدول الأعضاء تحتفظ بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة لممارسة الصلاحيات التي تبقى خاصة بها.

- مقارنة بين الدولة العضو في الإتحاد الفدرالي والمجموعة المحلية في الدولة الموحّدة.

إن الدولة العضو fédéré في الفدرالية تتمتَّع ببعض الإستقلال تجاه الإتحاد L'Etat fédéral. والمجموعة اللامركزية في الدولة الموحّدة تتمتَّع ببعض الإستقلال تجاه السلطة المركزية في الدولة الموحّدة. وهنا يتوقف الشبه بينما الإختلافات فكثيرة.

١- الدولة العضو E.fédéré لها في مجالس الدولة الإتحادية E.fédéral عدد من الممثلين الخاصين وهو عادة يساوي عدد الممثلين الخاصين العائدين لكل من بقية الدول الأعضاء. مثلاً في U.S.A ولاية Névada مع أقل من ٢٠٠٠٠٠ مواطن لها شيخين في مجلس الشيوخ الأميركي ونيويورك مع أكثر من ١٥ مليون مواطن لها أيضاً شيخين في مجلس الشيوخ.

بينما في الدولة الموحّدة وإن كان هناك مجلس شيوخ فهذا لا يعني أن كل مجموعة لا مركزية لها عدد معيّن من الشيوخ انما يشترك مواطنوها في إنتخاب الشيوخ فقط.

٢-إن إستقلال الدولة العضو وحدود هذا الإستقلال معيّنان في الدستور الإتحادي وناتجان عنه ومضمونان من قبل القضاء الدستوري (القاضي الدستوري) بينما وإن كان من الممكن أن ينتج إستقلال المجموعة اللامركزية في الدولة الموحّدة عن الدستور فحدود هذا الإستقلال تعيّنها القوانين العادية ويضمنها القاضي الإداري والقضاء الإداري.

٣-إن إستقلال الدولة العضو هو إستقلال تشريعي إداري وقضائي لأن الدولة العضو بإمكانها أن تسن قوانينها الخاصة التي تطبّقها محاكمها الخاصة.

بينما في المجموعة اللامركزية فالإستقلال لا يشمل إطلاقاً التشريع وان شمل القضاء فذلك يكون في مجالٍ ضيّق جداً جداً.

٤-تتمتّع الدولة العضو بحرية واسعة في عملية تنظيم ادارتها الداخلية بينما الخطوط الأساسية للتنظيم الداخلي للمجموعة اللامركزية في الدولة الموحّدة يضعها القانون الصادر عن السلطة التشريعية المركزية لهذه الدولة.

٥-تخرج الدولة العضو عن رقابة ممثلي الدولة الإتحادية عند ممارسة وتنفيذ الصلاحيات الخاصة بها. بينما المجموعة اللامركزية في الدولة الموحّدة تخضع في تسيير شؤونها الخاصة ليس فقط لرقابة على قانونية اعمالها بل أيضاً لرقابة على مناسبتها leur opportunité

٦-الدول الأعضاء في الإتحاد تشارك في تكوين إرادة الدولة الإتحادية المركزية بينما المجموعات اللامركزية في الدول الموحّدة لا تشارك في تكوين إرادة الدولة المركزية.

وأخيراً بعد هذه المقارنة، نقول أن الفدرالية هي حلّ للدولة التي تحتوي على أكثر من أمّة. وهي تميّز بين الدولة التي. هي مفهوم سياسي إداري والأمة التي هي مفهوم حضاري ثقافي. الفدرالية هي طريقة حكم، طريقة تنظيم الحكم الداخلي للدولة من أجل إعطاء أكبر قدر ممكن من الحريات لمكوّنات الدولة الإجتماعية، ولتلافي تمزّق المجتمع.

تتمتع الدول الأعضاء في العديد من الدول الإتحادية بتمثيل متساو في مجالس الشيوخ (إلمانيا، U.S.A، كندا، والإتحاد السوفياتي سابقاً) والحال تختلف في الإتحاد الهندي حيث تتمثل كل دولة عضو بشكل يتجانس مع نسبة عدد سكانها. وفي هذا الإتحاد الهندي بإمكان الحكومة المركزية الإتحادية إعطاء توجيهات للحكومات المحلية. كذلك في الدول الإتحادية في أميركا اللاتينية تتمتّع الدولة المركزية للإتحاد بسلطات واسعة تجاه الدول الأعضاء ففي فنزويلا السلطة المركزية هي التي تعين السلطات التنفيذية المحلية (الحكومات). وفي البرازيل والمكسيك والأرجنتين بإمكانها أي السلطة الإتحادية المركزية، أن تحل محل الأجهزة المحلية.

علم السياسة – علم السلطة

ما هي السلطة؟ هي تظهر بعلاقة الأمر والطاعة، وكما يقول Max Weber فإن علاقة السلطة تظهر عندما يقوم شخص ما بناءً على إرادة شخص آخر، بعمل ما كان ليقوم به من تلقاء نفسه.

ما الذي يميّز السلطة السياسية عن السلطات الأخرى؟

إن لكل السلطات غير السياسية قاسم مشترك وهو أن الذين يطيعون فيها لم يختاروا من يمارسها ولن يختاروا خليفته...

فالأولاد لم يختاروا أهلهم ولا المؤمنون إختاروا رجال الدين ولا الموظفون اختاروا رب العمل. أما السلطة السياسية فبالعكس... هي ترتكز على إختيار المحكومين. في الأنظمة الديمقراطية يختار المحكومون الحكام ويعرفون أنه بإمكانهم إختيار غيرهم عند الإستحقاق التالي.(أمّا في الأنظمة غير الديمقراطية فهناك سيطرة وليس سلطة...)

كي تكون السلطة سياسية لا بدّ أن ينظر المحكومون إليها بقناعة على أنها نابعة من إرادة الشعب حتى ولو كانوا هم في المعارضة ولا بد من أن يكونوا على قناعة أنه بإمكانهم يوماً ما تغييرها إذا اصبحوا أكثرية. يكون إذاً سياسياً كل ما يهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قريب أو من بعيد، مركزياً أو هامشياً، عملية إنتقال السلطة عندما تكون السلطة ناتجة عن إرادة المحكومين. وكل ما لا علاقة له بالسلطة السياسية... ليس سياسياً... بل هو إجتماعي أو...

إذا كان الحاكم أكبر أو أقوى من المحكوم فهذا يعني أنه يشغل منصباً أهم أو هو في وضع يسمع له بتوقع طاعة المحكوم. ولا يكفيه أن يرغب في هذه الطاعة حتى يطيعه المحكوم. إنه في حاجة الى إمكانية التحكم ولو مؤقتاً بإرادة المحكوم. وهذه الإمكانية قد تأتي عن طريق ظروف مختلفة:

- قد يكون الحاكم في وضع من التفوّق لا يترك للمحكوم معه إلا خيار الطاعة أو الخسارة (الموت). هذا النوع من السلطة يمارس على الشعوب المغلوبة المهزومة، على الأسرى، على العبيد وعلى أفراد العائلة التي يسيطر عليها شخص مستبد.
- قد يلاقي الحاكم طاعة من قبل المحكوم لأن إرادة هذا الأخير تتطابق مع ارادته، لا يحاول المحكوم هنا الخروج عن الطاعة ليس لأنه مقتنع فكرياً بقبول قرار الحاكم بل لأنه يمنحه ثقة تامّة كإرادة عامّة وحرّة أي أنه يقبل مسبقاً كل قرارات الحاكم كأنها صادرة عن ارادته هو.
- قد يمارس الحاكم السلطة ويصدر الأوامر إلى المحكوم الذي يطيع، لأن المحكوم يعرف أن تقسيم العمل ضروري لتأمين بعض الخدمات أو الأمور الأساسية وأنه من دون إنضباط لا مجال للنجاح في ذلك، مثلاً في فريق رياضي أو في الجيش... البعض يعطي التوجيهات والأوامر والبعض الآخر يطيع. الطاعة هنا ناتجة عن وعي ومحددة في موضوع النشاط فقط.

لنرى هذه الظروف الثلاثة في توسيع أكبر:

- في علاقة سلطة مبنية على القدرة (كما في الظروف الأول) نجد الحاكم والمحكوم في وضع يستطيع فيه الحاكم فرض ارادته على المحكوم من دون أن يطلب من هذا الأخير الموافقة على الطاعة. هذا يتفوق الحاكم بالقدرة المادية على المحكوم الذي لا يجد أمامه إلا أن يكون جباناً أو بطلاً أرعن مسيرة الشهادة. نجد هذا النوع في علاقة المنتصر

والمهزوم في حزبٍ أو منازلة، وأيضاً في علاقات عائلية يسيطر فيها الشخص المذكر على زوجته وأولاده بفضل قوته الجسدية. ولكن هذه الأمثلة نادرة الوجود إذ أن هناك دائماً تفاوت عددي بين الحاكم والمحكوم. عملياً يكون الحاكم فرداً واحداً والمحكوم أفراداً عديدين... إذاً لا يمكن أن يكون الحاكم (المفرد) أقوى مادياً وجسدياً من المحكوم (الجمع). ماذا لو تضامن المحكوم (الجمع)؟ إنه يصبح حتماً أقوى من الحاكم. ماذا يفعل الحاكم تجاه هذا الإحتمال؟ من الضروري ويكفي الحاكم هنا أن يمنع المحكوم من كل إمكانية إتحاد وتضامن، أي أن يبقى المحكوم في حالة بعثرة، تشتت، إنقسام. هكذا يبقى الحاكم أقوى من كل محكوم (بمفرده). الا نجد مئات الملايين من البشر لا تشكل مجموعات متضامنة وهي محكومة من قبل حاكم (وإن كان هذا الحاكم أكثر من شخص واحد فهو يبقى مجموعة قليلة من الأشخاص) يبقى أقوى من أي معارض فردٍ.

- بشكل عام يقسم الحاكم إلى قسمين: الحاكم الكبير والحاكم الصغير.

الحاكم الكبير هو صاحب السلطة الفعلي وهوعادةً شخص واحد. والحاكم الصغير هو جهاز السلطة ومن الممكن أن يضم هذا الجهاز مئات الآلاف من الأشخاص.

طبعاً إذا تضامن الحاكم الصغير ضد الحاكم الكبير فإن هذا خاسر حتماً. ونلاحظ هنا أن الحاكم الكبير لا يمكنه بعثرة وتشتيت الحاكم الصغير كما يفعل مع المحكوم، لأنه إذا تمّت بعثرة الحاكم الصغير فإن أي فرد من "المحكوم" يصبح بإمكانه أن يسيطر على أي فرد من الحاكم الصغير. وهكذا تزول تلقائياً قدرة الحاكم الكبير. هذا الحاكم الكبير يضطر إذاً والحالة هذه إلى توحيد الحاكم الصغير لدرجة يستطيع فيها السيطرة على المحكوم، انما لدرجة معيّنة لا تسمح له بالتغلب عليه(أي على الحاكم الكبير).

كيف يقوم الحاكم الكبير بذلك؟ انه يخلق إتحادات وتضامنات عديدة ضمن الحاكم الصغير بشكل لا يستطيع أي تضامن أو إتحاد أن يتغلب على التضامنات أو الإتحادات الأخرى، وهذا الوضع خطر إذ أنه في حال التوازن التام بين

هذه الإتحادات أو التضامنات يصبح نفود الحاكم الكبير مشلولاً. عليه إذاً أن يميّز دائماً ودورياً إتحاداً أو تضامناً ضد آخر على نحو يقضي على الثقة المحتملة بين الإتحادات والتضامنات ويصبح كل إتحادٍ أو تضامن يعرف أنه لن يحصل على أي إمتياز إلا بفضل القرار الحرّ الوحيد للحاكم الكبير. وإن هذا القرار الحر الوحيد قد يتجه نحو إتحاد أو تضامن آخر. وبكلمة أخرى فإن كل جزء من جهاز السلطة (الحاكم الصغير) يملك قدرة كافية للسيطرة على المحكوم دون أن يستطيع الإعتماد على دعم أي جزء آخر ضمن الجهاز. خاضعة للقرار الحر للحاكم الكبير الذي يحظى بدعمها لأنها لن تكون مهددة كلها بنفس الوقت. وهكذا يكون الجو العام ضمن الحاكم الصغير جو حذر وشكوك وعدم ثقة وشكاوى بشكل يجد فيه كل فرد ضمن الجهاز نفسه وحيداً بينما يكون الجهاز بأكمله يشكل قوة كافية بيد الحاكم الكبير للإبقاء على تشتيت المحكوم والسيطرة عليه.

في علاقة سلطة مبنية على طاعة ناتجة عن تطابق الارادات، إرادة الحاكم وإرادة المحكوم : في هذه العلاقة نجد منطق الوجاهة Le prestige . الوجاهة هي صفة يطبّقها المحكوم على الحاكم بقدر ما يحقق هذا الأخير قيمة هي كذلك بنظر المحكوم. إن الخطابة والجمال والمعرفة والثروة... هي مصادر وجاهة بقدر ما هناك محكومون يتأثرون بها ويعتبرونها هكذا ويرون أن غيرهم (أي الحكّام) يتمتّعون بها عن إستحقاق ودون حسدٍ من قبلهم (المحكومين).

لنلاحظ أنه كلما إزداد عدد المناصب بالنسبة إلى عدد المرشحين ازدادت فرص الوصول بالنسبة إلى كل مرشح وإزدادت أيضاً بالمقابل درجة مرارة العزيمة في حال الفشل. وبالعكس كلّما أصبح منصب ما قليل العدد و... نادراً كلما قلت فرص الوصول إليه وقلّ عدد

المرشّحين... ممّا يؤدّي إلى زوال الحسد من قبل غير الواصلين وإزدياد الإعتراف بتفوّق الذين وصلوا.

ويحلّ مكان الحسد الإعجاب لأن الذي لم يصل يمجّد الذي وصل إنطلاقاً من تمجيده لنفسه لأنهما يلاحقان نفس الهدف. الخطر هنا هو في أن المحكوم يميل إلى طاعة الحاكم في كل المواضيع وليس فقط في موضوع تفوّقه الذي أوصله إلى السلطة. إذاً هو يعترف له بالتفوّق في كل المواضيع ويمنحه الوجاهة ولا يعتبر نفسه متخلياً عن ارادته بل يراها متطابقة مع إرادة الحاكم.

هذا النظام يتسع لوجاهات عديدة شرط أن لا تتناقض مع وجاهة الحاكم ويتسع لسلطات عديدة شرط أن لا تتناقض مع سلطة الحاكم (مثل سلطة رجال الدين وسلطة الإشراف وسلطة رجال العلم والإختصاص... ووجاهة الحاكم الصغير وأي جزء من جهاز السلطة التنفيذي) مثلاً: شارلمان والكنيسة.

وأخيراً في علاقة السلطة المبنية على الإدارة الكفوءة. نجد هنا إجماعاً بين الحاكم والمحكوم انما من طبيعة مختلفة. فالمحكوم يمنح ارادته للحاكم ليس عن إعجابٍ بل عن قناعة عقلانية ونعطي هنا مثلاً واحداً يوضح الفرق بين أشكال السلطة الثلاثة (القوة، الطاعة، القناعة): إن الإدارة التي تنظم السير في المدنية بإمكانها توقع تجاوب السائقين مع وضع إشارات المرور الضوئية أحمر أصفر أخضر وذلك لأسباب الثلاثة التالية:

١- البعض سيخاف من العقوبات (ضبط)
٢- البعض سيطيع لأنه معجب بالإدارة وينفذ تلقائياً كل ما تفرضه.
٣- والبعض الآخر سينفذ لأنه يرى أنه من المنطقي أن يرضخ لأن السير في المدينة إذا حصل دون تنظيم وإنضباط سيكون مستحيلاً.

في هذه السلطة المبنية على الإدارة الكفوءة نجد الإدارة خاضعة لشروط بسيطة وواضحة. * انها أولاً محددة بمهام معيّنة، خارج هذه المهام هي لا تتمتع بأي تفوّق سلطوي. وتجد نفسها محكومة وليس حاكمة في ملاحقة مهام أخرى للمجموعة. *هي ثانياً محدودة في الوقت... لأنها معيّنة وبالتالي يزول منح الإرادة من المحكوم لإدارة الحاكم.

نلاحظ هنا أنه في المجتمعات الصغيرة تكون الأهداف واضحة جداً وطرق الوصول إليها أيضاً كإرادة عائلة أو أفراد نادٍ ببناء منزل أو مبنى انما كلما كبر المجتمع كلما تعقدت الأمور: كهدف تأمين الأمن لمجتمع سياسي (كالدولة في المفهوم الحديث) هذا الهدف هو دائم وليس محدوداً وطرق الوصول إلى تحقيقه متعددة وتتطلب اختصاصات ونشاطات عديدة وإجتهادات ودراسات ونظريات... إذاً يظهر هنا دور الكفاءة التي على أساس نجاحها أو فشلها سيمنح المحكوم ثقته لإدارة الحاكم. إذاً تحديد الوقت هنا ضروري وهو يحصل إعتباطياً أو لنقل إرادياً دون اية قاعدة مطلقة (مثلاً : ٤ سنوات في U.S.A ، ٥ سنوات في فرنسا – كانت ٧–٦ في لبنان...) بعد إنتهاء الوقت يعود الحاكم محكوماً والمحكوم يختار حاكماً جديداً وقد يعيد الحاكم السابق ويعيده ويعيده انما لا يعني هذا أن النظام أصبح كالشكل الأول أي مبنياً على القوة. * وثالثاً يمكن الرجوع عنها وذلك في حالتين: الأولى: إذا إعتبر المحكوم أن الهدف الملاحقة لا يستحق الملاحقة وفي هذا الإعتبار يكون المحكوم سيد نفسه ولا يعود من مبرر كي يمنح ارادته وثقته إلى الحاكم. والثانية: إذا لم يجسّد الحاكم الآمال الموضوعة به وبذلك يفقد سلطة الإدارة ويتحتّم تغييره. انما تبقى الصعوبات محتملة وعديدة كأن ينقسم المحكوم إلى فريقين: فريق يشكّ بكفاءة الحاكم وفريق يمنحه ثقته. أو أن ينقسم المحكوم إلى عدة أقسام لكلٍّ اهدافه المميّزة.

على كل حال لا بدّ من منح ثقته من أكبر عدد ممكن ولوقت معيّن وإلا عدنا إلى الشكلين السابقين أي القوة والطاعة.

إن الوسيلة المميّزة لسلطة القدرة هي القوة. والمقصود هنا إستعمال أو التهديد بإستعمال العنف المادي أو المعنوي. وكثيراً ما يعطي التهديد النتائج المرجوّة دون الوصول إلى الإستعمال. من جهة يبقى من الصعب إستعمال العنف ضد كل شخص من الأشخاص المحكومين لأنهم كثر. الأمر إذاً صعب تقنياً. ومن جهة ثانية فالتهديد بإستعمال العنف يفعل فعله ويجعل الكثيرين يرضخون. بما أن "القادر" يريد القضاء على إرادة الآخر الحرة، يلزمه ويكفيه أن يحصل على ذلك بالتهديد فتكون القوة قد فعلت فعلها دون أن تستعمل. لذلك فإن إستعمال القوة له هدف مزدوج، فهو من جهة يقضي على المعارضين ومن جهة ثانية يظهر كقدوة أو مثل لكل الباقين. على كل حال لا تتعامل كل الشعوب وكل المجتمعات بنفس الطريقة مع القوة. وقدرة تحمّل ضغط القوة تختلف من شعب إلى آخر ومن مجتمع إلى الآخر، ولكل شعب طرقه في التعذيب وإستعمال القوة بأشكال وقساوة مختلفة. إن حساسية شعب ما تجاه القوة وإمكانية تحمّله لها تخف مع تطور نضوجه ونموّه ومستوى حياته... في المجتمعات المختلفة تكون القدرة على تحمّل العذاب أقوى منها في المجتماعات المتطورة.

القادر قد يلجأ أيضاً، إلى جانب القوة، إلى إستعمال الحيلة والخداع انما هذا يتطلب نسبة أعلى من الذكاء والمجهود الفكري كما قد يلجأ أيضاً إلى chantage وأيضاً إلى الضغوطات.

أما بالنسبة إلى الشكل الثاني من أشكال السلطة والمبني على الطاعة فإن الوسيلة الأساسية هي الهالة أو الهيبة أو الصورة المعنوية Le charisme. هذه الهالة الناتجة عن إعجاب المرؤوس بالرئيس أو المحكوم بالحاكم. والهالة قد تسبق الوصول إلى السلطة وتساعد على تحقيقه أو تحققه وقد تأتي بعد الوصول إلى السلطة.

والشكل الثالث للسلطة المبني على الإدارة الكفوءة فوسيلته هي طبعاً الكفاءة العلمية، فالحاكم هنا لا يصل إلا لأنه أقنع المحكوم بأنه الأكثر كفاءة.

السياسة من حيث الجوهر لا تساوي السلطة. إذ قد نجد سياسة سلطة دون سياسة هذا طبعاً إذا اعتمدنا تحديداً حصرياً ضيقاً للكلمتين.

أما إذا حددنا السياسة، كما فعل روبير دال في كتابه ١٩٧٠ Modern political analysis بأنها فكرة وواقع "النفوذ" أو "التأثير" وأعطى شرحاً للنفوذ أو التأثير على انهما: "علاقة بين عدة فرقاء يجعل فيها احدهم الباقين يتصرّفون على نحو ما كانوا ليعتمدوه لو لم تكن هذه العلاقة".

وكما كتب Bertrand de Jouvenel سنة ١٩٥٥ في كتاب : De la souveraineté "يوصف بالسياسة كل عمل يمارس على إرادة الغير للحصول منه على المساعدة من أجل غاية معينة."

وكما قال Maurice Duverger سنة ١٩٧٥ في كتابة sociologie de la politique أن هناك تطابقاً بين فكرة الحاكم وفكرة السياسة. فكل مجتمع بشري له حكام هو مجتمع سياسي: العائلة كما المصنع كما الدولة... ويكون برأيه الفرق بين الدولة وباقي المجتمعات الأصغر فرقاً في الدرجة وليس في الطبيعة. فالدولة تتميّز بتنظيم وعقوبات ذات مستوى أكثر تطوراً وبقوة مادية أكبر.

فإننا نرى أن الآراء لا تتفق على التحديدات الواسعة للسياسة، إن Jean-William Lapierre و Francois Bourricaud و Jean Meynaud و Raymond Aron يقصدون "بسياسة" نوعاً معيناً من السلطة، فنشاط الوزير ورئيس البلدية ومدير معمل صناعي ورئيس نادي رياضي ومؤسس بدعة دينية... ليس نشاطاً متشابهاً. السياسة بالنسبة لهم هي النوع من السلطة التي تمارس ضمن المجتمعات الشاملة أو المركبة. كل مجتمع مهما كان حجمه صغيراً يواجه مشكل سياسية ولكن دون أن يجعل منه ذلك مجموعة سياسية مستقلة. هذه المجتمعات الصغيرة ترتبط فيما بينها ضمن مجتمعات أكبر وأشمل. وفقط على مستوى هذه المجتمعات الأكبر

والأشمل يمكن التحدث عن سلطة سياسية. فكل تنظيم سياسي يقول Francois Bourricaud يفترض العديد من التجمعات الخاضعة لنظام مشترك.

ويقول Jean-William Lapierre أنه "مع أو بدون دولة، تكون السلطة السياسية الهدف الذي تدور حوله الصراعات الإجتماعية لأنه يسمع للذي يصل إليه، وذلك من خلال شبكة علاقات الأوامر والخضوع، بتنسيق عمل مختلف الأنظمة الإجتماعية وبالدفاع عن وجود المجتمع الكبير أو الشامل عندما يكون هذا الوجود مهدداً من الغير."

وقد لا ينطبق حجم المجتمع الكبير أو الشامل على حجم الدولة (موريس دوفرجيه يقول العكس) إن وحدة الحضارة والثقافة تلعب دورها هنا.

السلطة السياسية وباقي أشكال السلطة.

إن علوماً كثيرة غير علم السياسة تظهر أشكالاً من السلطة في المجتمعات البشرية، مثل الـ anthropologie والـ ethnologie وتاريخ الحضارات والمجتمعات. وكذلك ملاحظة الواقع في المجتمعات إليوم.

إن سلطة الأهل تجاه الأولاد هي سلطة لا يمكن نكرانها. وهي سلطة ناتجة عن الإنجاب والتربية وهي ملازمة للإنسان.

كذلك سلطة رجال الدين الذين يفسّرون تعاليم الدين ويوجّهون تصرّفات الإنسان في هذا الشأن وخاصة في مواضيع الأخلاق والموت (والحياة بعد الموت). وأيضاً سلطة أرباب العمل وهي ناتجة عن ملكية الرأسمال أو وسائل الإنتاج أو المعرفة المتخصصة.

هذه السلطات الثلاث التي ذكرنا هي على علاقة مع السلطة السياسية انما ليست هي السلطة السياسية وإن حدث وتشابكت كثيراً.

إن سلطة الأهل كثيراً ما كانت طريقاً لإنتقال السلطة السياسية لنتذكر الملكية الوراثية (ثم لننظر في مجتمعاتنا الحاضرة حيث : إبن الزعيم زعيم وأحياناً ليس لسبب سوى رابط البنوّة). وهنا نجد أن التشابك بين السلطتين يبقى أكبر ممّا يترأى للوهلة الأولى. وقبول السلطة على هذا الشكل ليس فقط من أعلى إلا أسفل بل هو أيضاً من تحت إلى فوق: إذ كم نرى الشعب يعبّر للملك ولإين الملك، للزعيم ولإبن الزعيم عن عواطف مميّزة قريبة من عواطف البنوّة والقرابة والإحترام للأخ الأكبر أو القريب الأكبر.

ألم يكن ستالين "أب الشعوب "؟ ألا نرى الكثير من الحكّام إليوم ينظمّون حفل استقبالهم مع المقدمة التالية: فتاة صغيرة تحمل باقة زهر وتقبّل الحاكم الذي يحملها بين ذراعيه كأب؟ وقد كان التلامذة الالمان أيام هتلر يردّدون الصلاة العلمانية التالية: "Mein Fuhrer" أعرفك جيداً وأحبك مثل أبي وأمي. سأسمعك دائماً مثل ابي وأمي. عندما سأصبح كبيراً سأساعدك مثل أبي وأمي وسأكون لك مصدر فرح كما لأبي وأمي".

وقبل ذلك سنة ١٨٠٢ جاء في المادة الثالثة من قرار مجلس الشيوخ الفرنسي الذي أعلن نابليون حاكماً لمدى الحياة: "إن مجلس الشيوخ سيحمل للحاكم التعبير عن ثقة وحب وإعجاب الشعب الفرنسي". وكم نرى إليوم خلال الحملات الإنتخابية، خاصة في الدول الديمقراطية، صوراً تمثل المرشح يأخذ بيد طفل أو ولد.

وفي ما يتعلّق بالتشابك بين السلطة الدينية والسلطة السياسية... فالأمثلة كثيرة أيضاً. ولا يجب الإعتقاد بتسرّع بأن رجال الدين هم وحدهم كانوا يحاولون ضم السلطة السياسية إلى سلطتهم بل إن العكس ما كان غالباً هو الصحيح وسترون الأمثلة الكثيرة على ذلك خلال دراسة مادة تطوّر

الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. والسبب يعود إلى خشية رجال السياسة من أن تضعف طاعة المحكومين. وكلنا يعرف التأثير النفسي للسلطة الدينية (أمثلة عن حمورابي والفرعون و...) وفي بريطانيا منذ القرن السادس عشر حيث إنفصل هنري الثامن عن الكاثوليكية وأنشأ الكنيسة الوطنية Anglicante. والعكس طبعاً موجود والمثال على ذلك في العصر الحديث إيران منذ ١٩٨٠ (عند المسيحيين في القرون الوسطى... غريغوار السابع ونظرية السيفين) والأخلاق والأفكار الدينية لا تكتفي بأن ترشد الأفكار السياسية بل تريد أن تحل محلها.

وفي ما يتعلق بالسلطة الإقتصادية فأمثلة التشابك تفيد أيضاً وهي أكثر تعقيداً. وقد استفاضت النظرية الماركسية في تصوير السلطة السياسية كنتيجةٍ للسلطة الإقتصادية وتوسّعت في درس العلاقة...

لننظر إليوم الى الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها السياسي خاصة في الدول النامية. للسلطة الإقتصادية تأثير كبير على السلطة السياسية انما هي قد تتحمّل أحياناً كثيرةً قرارات للسلطة السياسية ليست لصالحها.

وأخيراً سلطة المعروفة : إن التطوّر في المؤسسات الذي شهدته التجمعات البشرية جعل معرفة السلطة تنتج سلطة المعرفة Le pouvoir du savoir. إن سلطة المعرفة تأتي من التربية والدراسة. التربية بمعنى الحصول على المعرفة التقنية والعلمية النظرية والتطبيقية وفي نفس الوقت تكوين الشخصية من جميع النواحي. والدراسة بمعنى تطوير المهام والوظائف الإقتصادية والسياسية. فإلى جانب الأب والأب الروحي والزعيم هناك شخصية المعلّم... الذي يملك المعرفة... معرفة التنشئة. إن سلطة المعرفة هي وراء (أو قبل) السلطة السياسية إليوم. لذلك نفهم أهمية الدراسات العلمية في السياسة للتعمّق في فهم دور العائلة والدين والمدرسة في تكوين الخيارات السياسية، وخاصة للزعماء والحكام، في البلدان المتطورة لم يعد بإمكان طالب

الوصول إلا السلطة السياسية إهمال الإستعانة بسلطة المعرفة (العامل الوراثي لم يعد يكفي، العامل الديني لم يعد يكفي والعامل الإقتصادي وحده لم يعد يكفي). على الساعي إلا السلطة السياسية أن يقنع الناخبين الواعيين المتعلمين... المثقفين... ولا سبيل إلى ذلك إلا باللجوء إلا العلم والمعرفة.

والسلطة السياسية تحتاج لأدوات في خلقها للنظام ومن أهم هذه الأدوات القانون. والقانون هو من إنتاج فكر الإنسان لحاجته في تنظيم العلاقات الإنسانية الإجتماعية. والقانون قد لا يكون مكتوباً ولكنه يفرض قواعد في السلوك الإجتماعي. وهذا ما يعطيه إنتشاراً ودقة وثباتاً.

وكثمرةٍ للفكر الإنساني، القانون هو أيضاً وبذلك ثمرة أيضاً للإرادات الإنسانية الواعية، هذه الارادات الهادفة إلى توجيه العمل والسلوك، لذلك فالقانون على علاقة متينة وطبيعية بالأخلاق. وبما أن القانون هو مجموعة قواعد خارجية (بالنسبة لشخصية الفرد البشري) لا بد من أن يقابلها مجموعة عقوبات خارجية أيضاً (أي غير توبيخ الضمير... الذي هو داخلي... وغير التوبة والقصد الحسن) هذه العقوبات هي الضمانة الإجتماعية لتنفيذ إلتزامات وقواعد عمل متفق عليها بين الناس. القانون ليس إذاً وسيلة أو أداة فقط للسلطة السياسية بل لكل سلطة أخرى. هناك حقوق الإنسان وحقوق الأسرى وحقوق العمل وحقوق التجارة والحق الكنسي أو الديني...

والسلطة السياسية تحتاج أيضاً في خلقها للنظام لأدوات أخرى غير القانون كالقوة مثلاً. وقد تأتي القوة من حيث التسابق الزمني قبل القانون في خدمة السلطة السياسية. كالانتصارات العسكرية والاحتلالات والإنقلابات والثورة الناجحة... في هذه الحالات تظهر القوة كخالقة للسلطة السياسية... انما ليست القوة بمفردها... من الضروري لقيام سلطة سياسية حد أدنى من الموافقة والتضامن من قبل المحكومين وإلا لا تستطيع هذه السلطة الإستمرار طويلاً. ويأتي

القانون سريعاً ليأخذ مكان القوة في تثبيت السلطة السياسية للنظام... من دون أن تنسحب القوة كلياً عن المسرح.

إلى جانب القانون والقوة قد تستعمل السلطة السياسية من أجل نجاح نظامها... الدين. والدين على ما يشتمل من عقائد وأخلاق قد يوازي أحياناً بقوة تأثيره قوة القانون وفعاليته. في العديد من المجتمعات البدائية نجد مزجاً تاماً أحياناً بين القانون والأخلاق والدين. والمزج نجده أيضاً في مجتمعات أكثر تطوراً انما ذات نشاط ديني منتشر وقوي كالعديد من الممالك المسيحية في أوروبا الغربية في القرون الوسطى والسابقة كما عند بعض الأنظمة الإسلامية المعاصرة.

السبب في ذلك هو أنه غالباً ما تحتاج السلطة السياسية للدعم الذي من الممكن أن يقدمه لها الدين فتستخدمه كوسيلة لزيادة نفوذها وتثبيت الطاعة لها.
ومن الوسائل الإعلام التي هي أيضاً في متناول السلطة السياسية والتي تخدم غايتها في تقوية النظام: التربية، ومراقبة وتوجيه المدارس والمعاهد. وكثيراً ما تنشء السلطة السياسية مدارسها وجامعاتها العامة والمجانية لتصل إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وتوجّه الأولاد والشبيبة قدر الإمكان... من خلال برامج موحّدة ،عملية النضوج والوعي السياسيين.

ومن الوسائل أيضاً الرعاية السياسية (العقائدية أحياناً) والترويج الإعلاني من أجل الحصول على التأييد الإرادي للمواطن. إذ كثيراً ما يجد المواطن اليوم نفسه أمام عدد لا متناهي من النصوص القانونية مما يردعه عن محاولة الإطلاع عليها أو حتى على بعضها. لذلك هو يترك الأمر من جهة لرجال القانون ومن جهة أخرى لوسائل الإعلام والصحافيين ويكتفي بالصورة التي يقدمونها له عنها (أي عن القوانين). والدولة تستفيد اليوم من هذا التحوّل الذي يجعل على كل حال عملية الوصول إلى المواطن الناخب وأقناعه أسهل من جعله يدرس النصوص، يطالعها أو يحفظها. فنرى الحملات الدعائية السياسية في خدمة السلطة السياسية كما الدعاية التجارية في خدمة ترويج السلع الإستهلاكية.

والسلطة السياسية لم تؤد دائماً إلى الدولة وإن كانت الدولة اليوم هي المؤسسة الأولى (من حيث الأهمية) للسلطة السياسية. فقط كان هناك في التاريخ: إمارات وممالك وإمبراطوريات، وقبائل وهي كلها أشكال مؤسسة للسلطة السياسية وليست دولاً بالمفهوم الذي نعرفه اليوم (هناك أيضاً اليوم منظمة الأمم المتحدة والأحزاب السياسية وهي مؤسسات وليست دولاً).

أما الدولة المؤسسة الأهم فتتميز بفكرتين : فكرة الوظيفة وفكرة السيادة. إن فكرة الوظيفة ترى النور عندما يضع الحكام أنفسهم في خدمة المواطنين. أي عندما يفهمون عملهم كخدمة عامة، للمصلحة العامة، مصلحة المحكومين. ويبقى هؤلاء طبعاً أداة تنفيذ أو حقل تنفيذ أمام الحكام. السلطة تصبح تساوي "خدمة" وظيفة. هذا يفترض أن يحترم الحكام قواعد عمل ثابتة لوظيفتهم.

أما السيادة la souveraineté من super و supremus باللاتينية فتعني فوق الكل وهي على علاقة بالملكية .

هناك تقارب في المعاني بين عبارة سيادة وعبارة قدرة وحتى عبارة سلطة أحياناً. فعبارة سيادة تعبّر عن القدرة على إصدار الأوامر، التي تتمتّع بها الدولة، وهي مميزة للدولة. انها تقصد صفة السلطة العليا داخل نظامها والتي لا تعرف إلا متساويين خارج نطاقها (أي متساوين معها).

إن الإتجاه اليوم في علم السياسة والإجتماع السياسي هو للإبتعاد عن إستعمال عبارة سيادة لصالح كلمات مثل سلطة، سيطرة، قدرة. ولكن لا يجب حصر السيادة في الناحية القانونية فقط. إذ بصفتها سلطة تطالب بحق السلطة أو بمبدأ تطالب بإسمه السيدة بحق القيادة. السيادة إذاً تفترض حق أن يكون لها حق القيادة ومن هنا تصل إلى مسألة الشرعية. إذاً هي تتعلق بالقانون وبالسياسة في نفس الوقت، بفلسفة القانون وبفلسفة السياسة.

السيادة تعني حسب jean bodin سلطة موحّدة لا تتجزأ، سلطة عليا تعود لكائن غير شخصي هو الدولة. انها القدرة على القيادة المدنية. تفترض السيادة اليوم صلاحيات عامة، صلاحيات تطال إفتراضياً كل المواضيع العائدة للخير العام. انها تعبّر عن فكرة التفوّق أي أن لا سلطة تفوقها .

والسيادة تميّز سلطة الدولة وتعطيها حق تعديل القوانين وإلغاء قوانين وإصدار قوانين جديدة تطال أرض الدولة وشعبها. وهذه الميزة لا يتمتّع بها أي جسم داخل الدولة ولا أية هيئة خارج الدولة .

- شرعية السلطة .

إن الطاعة الناتجة عن الشرعية تعني أن من يطيع يتعرف بالطبع الشرعي للأوامر الموجّهة إليه أي أنه يعترف بأن من أعطاه الأوامر يتمتّع بحق إعطاء الأوامر، ويعترف بأن عليه هو أن يعطيها. إن دوافع الطاعة للحكام مبنية على الإيمان بصحة السلطات وصحة أفعالها وأوامرها. إن الأفراد يطيعون السلطات التي تنظم الحياة العامة أكثر مما يطيعون أفراداً أو فئاتٍ متخصصة صغيرة .

وهناك أسس تقليدية موروثة للشرعية مبنية على الطابع المقدّس للعادات والتقاليد التي تنظم الحياة العامة. وايضاً الطابع المقدس للأشخاص الذين يمارسون سلطة تنظيم الحياة العامة .

إن عباراة شرعية في معناها الواسع تجيب حاجة عند الإنسان للأمان، للتأكد، للثقة، للتلاحم. في نطاق الحياة اليومية تترجم هذه العبارة رفضاً للمزاجية وللتخيّلات وتظهر كعامل جدية ومصداقية: فيكون هكذا عذر ما أو إدعاء ما، إذا كان شرعياً، مقبولاً. ويكون الراتب الشرعي مبرراً .